



احتجاجات ساحات باب العامود، والصراع على الحيز العام في القدس

بروفيسور راسم محيي الدين خميايسي

مُحَطَّط مُدُن وجغرافيٌّ، أستاذ التَّخْطِيط الحضريِّ
بجامعة حيفا، ومركز التَّخْطِيط والدراسات، كَفَرَكْنَا.

ملخّص

تهدفُ هذه المقالة إلى إلقاء الضَّوء، وتفسير احتجاجات باب العامود، وأحداثه، خلال رمضان 2021م، وما سَبَقَهُ وما تَبِعَهُ، من خلال الصِّراع على الحيز العامّ المدنيّ. يستعرضُ المقالُ حال الحيز العامّ في القدس الشَّرقيّة، والسياسات الإسرائيليّة التَّخْطِيطيّة لِتَقْلِيصِهِ. تدّعي هذه المقالة أن نَقْصَ الحيزات العامّة المفتوحة وغيابها في القدس الشَّرقيّة، زادت من أهمّيّة دورِ ساحات باب العامود، إضافةً إلى كونها معلماً مدنيّاً مركزياً في مشهد نسيج المدينة. تُضيفُ المقالةُ بُعداً معرفياً لفهم العلاقة بين التحوُّلات الاجتماعيّة الديموغرافيّة والحيزيّة، وتراثيّة الحيزات الوظيفيّة، في محيط المدينة. كما تُحاولُ، من خلال المقالة، عَرَضَ جدليّة الصِّراع على الحيز العامّ كتعبير عن الصِّراع على الرواية، وهويّة مدينة القدس التي تخضعُ لمصنوفة ضَبْطٍ وسيطرة تصوغُ سياسات تُطبَّقُ من خلال استخدام قوّة الدَّولة الإسرائيليّة، وفرض أجندتها لِعَبْرَةِ المدينة وتهويدها، خاصّةً بِمِنطِقَةِ البلدة القديمة، وحوّضها البصريّ.

كلمات مفتاحيّة: القدس، الحيز العامّ، ساحات باب العامود

مقدّمة

شَهِدَتْ سَاحَةُ بَابِ العَامُودِ فِي القُدْسِ الشَّرِيفِ، مَواجِهَاتٍ دَاميَّةً بَينَ سُلْطَاتِ الاِحتِلالِ الإِسْرائِليِّ، وَبَينَ الشَّبابِ المُقدِّسِيّينَ الفِلسْطِينيّينَ. هَذِهِ السَّاحَةُ تُشكِّلُ البَابَ الرَّئِيسَ لِمُحِيطِ مَدينَةِ القُدْسِ القَدِيمَةِ داخِلَ الأَسْوارِ، بِما فِي ذَلكِ الحَرَمِ القُدْسِيِّ الشَّرِيفِ، مَن خِلالِ الطَّرِيقِ الشَّرِيفِ، بَابِ الوادِ، الَّذِي يَخْدُمُ/ يَقْطَعُ البَلَدَةَ القَدِيمَةَ، وَيَرِيطُها مَعَ مُحِيطِها الخَارجِيِّ، مَن خِلالِ جادَةِ السُّلْطانِ سَليمانَ. لِهَذِهِ السَّاحَةِ أَدوارٌ وَوِظائِفٌ مُتعدِّدَةٌ، وَتُشكِّلُ مَعلَمًا مَركِزيًّا فِي نَسيجِ المَدينَةِ وَمَشهَدَها، حَيْثُ إِثْمًا جِزءٌ مَن الحِيزِ العَامِّ الفِلسْطِينيِّ الرَّئِيسِ فِي مُحِيطِ البَلَدَةِ القَدِيمَةِ خَاصَّةً، وَفِي مُجمَلِ القُدْسِ الشَّرِقيَّةِ عَامَّةً. لِذا، فَإِنَّ الصِّراعَ عَلى الحُضُورِ بِها وَالسَّيطرةَ عَليها، لَه أبعادٌ وإِسقاطاتٌ رَمزِيَّةٌ، وَظائِفِيَّةٌ، خِدمَاتيَّةٌ، وَجِوسِياسِيَّةٌ. تَهْدَفُ هَذِهِ المِقالَةُ إِلى قِراءةِ حَالِ اِحتِجاجاتِ الفِلسْطِينيّينَ، وَسَعِيهِمَ لِلتَّجمُهْرِ والحُضُورِ، وَمَواجِهَةِ سُلْطَاتِ الاِحتِلالِ فِي سَاحَةِ بَابِ العَامُودِ مَن نَاحِيَةِ، وَمَحاوِلاتِ سُلْطَاتِ الاِحتِلالِ الإِسْرائِليِّ مَنعَهُمَ وَصَدَّهُمَ عَنِ اسْتِمرارِ الحُضُورِ، وَالتَّواجِدِ فِي السَّاحَةِ مَن مُنْطَلِقِ دَوْرِ السَّاحاتِ العَامَّةِ، وَوِظائِفِها فِي المَدينَةِ، وَتَشكيلِها مَركَبَ صائِغِ لِنَسيجِ المَدينَةِ. هَذِهِ الاِحتِجاجاتُ وَالْمُتَطَلِّباتُ لِلتَّجمُهْرِ والحُضُورِ فِي حِيزِ سَاحَةِ بَابِ العَامُودِ هُوَ نَتيجَةٌ طَبِيعِيَّةٌ لِانْحِصارِ تَوفُّرِ الحِيزِ العَامِّ فِي مُحِيطِ الأَحْياءِ الفِلسْطِينيَّةِ فِي القُدْسِ الشَّرِقيَّةِ الَّتِي تَمُرُّ بِحَالةِ تَمَكُّدٍ وَتَمدينِ فِي غالِبِيَّتِها، بِما فِي ذَلكِ انْتِقالُها مَن حَالِ الرِّيفِنَةِ وَالقَرَوِيَّةِ إِلى حَالِ الحُضْرَةِ المُجَزَّئَةِ، أَي تَبَنِّي بَعْضِ سِماَتِ سَلوِكِ صِفةِ المَدينَةِ الشَّكَلِيَّةِ، وَاتِّخاذِها، وَبَعْضُها مُزيَّفٌ، وَذَلكِ كَنَتيجَةِ مَباشَرَةِ حَالِ الحُصارِ، وَمَكانَتِها، وَالتَّقْييداتِ الَّتِي تَفرِّضُها سُلْطَاتُ الاِحتِلالِ الإِسْرائِليَّةِ عَلى الإِنسانِ المُقدِّسِيِّ الفِلسْطِينيِّ، وَعَلى المَكانِ- القُدْسِ الشَّرِقيَّةِ، وَعَزلُها عَن مُحِيطِها وَامتِدادِها الحُضْرِيِّ المُقدِّسِيِّ مَن جَهِةٍ، وَبَسْطِ رِوايَتِها وَحُضُورِها الدِّيموْغِرافيِّ، وَسِياذَتِها الجِوسِياسِيَّةِ، مَن خِلالِ السَّيطرةِ المَباشَرَةِ عَلى الحِيزِ العَامِّ وَعَبرَتِها، وَحَصرِها أَمامَ المُقدِّسِيّينَ الفِلسْطِينيّينَ مَن جَهِةٍ أُخْرى. هَكَذا يَسْعَى المِقالُ إِلى إِضاءَةِ العَلاقَةِ بَينَ النِّقصِ المَهدُوفِ وَالْمُبرِّمِجِ فِي



الحيز العام الفلستيني، من خلال قراءة نقدية للصراع على فعاليات الاحتجاج ونشاطاته بساحة باب العامود.

يتكوّن المقال من ثلاثة أقسام رئيسية: الأول يُحاول وضع تأطير نظريّ وعمّم لمفهوم الحيز العام، خاصّة في حال الانتقال من الريفنة والقروية إلى الحضرنية والمدينة في ظلّ تقيّدات ذاتية مجتمعية، وحوازر ومعيقات خارجية بنويّة وجيوسياسية. ويتناول القسم الثاني حال القدس الشرقية وواقع الحيز العام بها، وننتقل بالقسم الثالث إلى عرض حالة أحداث احتجاجات باب العامود، ومناقشتها، وعلاقتها بتكوين الحيز العام، تكوينه، استخدامه، إدارته، والسيطرة عليه. ونحاول استنتاجات هذا الحال في ظرفية القدس. تعتمد الدراسة على قراءة نقدية للأدبيات التي تتناول الحيز العام في المدينة بشكل عام، وفي مدينة القدس خاصّة. كما أننا استقينا معلومات من مراجعة أدبيات، تقارير ومخططات تناولت واقع تخطيط الأحياء الفلستينية المقدسية كجزء من حال حجم توزيع، واستخدام تراثية الحيز العام في القدس الشريف.

الحيز العام، والمشهد الحضريّ - إطار نظريّ

يسعى هذا القسم إلى وضع أساس نظريّ لتطوّر مفهوم الحيز العام، ومنايته، والذي يُشكّل مركّباً مركزياً في تصميم مشهد المدينة ومظهرها، وإنتاج الأداء الإنسانية فيها. كاصطلاح ومفهوم شهد الحيز العام عدّة تحولات عندما أصبح موضوعاً للدراسة وحلّة للتنافس على بلورته وتصميمه واستعماله. يُخصّص هذا القسم لتلخيص الإطار الفكريّ على أساس المعرفة والمفاهيم النظرية في الموضوع، تطوّر هذا الاصطلاح على صعيد الزمان، المكان، الثقافة، أنواع الحيز العام، طابع إنتاجه، والمشاركة في استهلاك الحيز العام، وشكل المدين. وعلى أساس هذا الإطار نعروض ونحلّل الحيز العام، ومشهده في القدس، مع التأكيد على موضوع منالية الأراضي المُخصّصة للمرافق والساحات العامة المبنية والمفتوحة، وإيصاليتها، والتي تُشكّل مركّباً مهمّاً في النسيج المدني، الفيزيائي، المشهديّ، الوظيفي، والإداري.

يَتَرَنِّحُ مفهومُ الحيزِ العامِّ في الوَعْيِ المجتمعيِّ، وفي نسيجِ المدينةِ بينَ المحسوسِ القاسي والرمزيِّ اللَّيِّنِ. قد يكونُ الحيزُ محسوسًا - فيزيائيًا، سلوكيًّا، وظيفيًّا؛ وحتى غير محسوسٍ - إدراكيًّا، مفهوميًّا وعاطفيًّا. ثَمَّةَ علاقةٌ بينَ المحسوسِ وغيرِ المحسوسِ، حيثُ يُعَبَّرُ عن غيرِ المحسوسِ في المحسوسِ، وبالعكسِ. انصبَّ التَّركيزُ في الموقفِ من الحيزِ العامِّ المدنيِّ، ومن التَّخطيطِ الحيزيِّ غالبًا على البُعدِ الفيزيائيِّ للمدينةِ، معَ التَّطَرُّقِ إلى معنى العلاقةِ بينَ غيرِ المحسوسِ والفيزيائيِّ. قد تتوزَّعُ مرَكِّباتُ هذا الحيزِ على طيفٍ تراتبيِّ تراكميِّ يُمكنُ إجمالهُ بخمسةِ مُستوياتٍ (يُنظرُ شكلُ 1 فيما يلي)؛ الحيزِ العامِّ الصَّرفِ، والحيزِ العامِّ المُدمجِ، وشبه الحيزِ العامِّ، وشبه الحيزِ الخاصِّ، والحيزِ الخاصِّ الصَّرفِ (خمايسي، 2018؛ Whyte, 1980). مفهومٌ ضمَّنًا أنَّ الحيزِ العامِّ غيرُ متعلِّقٍ ومفتوحٍ ومُتاحٍ لجميعِ الفئاتِ والأعمارِ بصورةٍ متساويةٍ؛ قد يكونُ هذا الحيزُ عامًّا وظيفيًّا صَرفًا، مثل: الطُّرُقِ الرَّئيسيةِ، الحدائقِ العامَّةِ، ساحاتِ المدينةِ؛ يُحدِّدُ الحيزِ العامِّ المُدمجِ بصورةٍ معياريةٍ لاستعمالاتٍ مُصنَّفةٍ ومُعيَّنة، مثل: حدائقِ عامَّةٍ، ومواقعٍ أثريةٍ، وحيِّزاتٍ في مناطقٍ مراكزٍ تجاريةٍ. شبه الحيزِ العامِّ، المفتوحِ والمُتاحِ لفئةٍ قوميةٍ/ إثنيةٍ طائفيةٍ؛ شبه الحيزِ الخاصِّ المُتاحِ لِحمولةٍ، رَهْطٍ/ عشيرةٍ/ عائلةٍ موسَّعةٍ فئَةٍ مُخصَّصةٍ، مثل: حوشٍ - بناياتٍ تابعةٍ لعائلةٍ موسَّعةٍ مبنيةٍ حولَ ساحةٍ مفتوحةٍ، يَسْتعملُها أفرادُها (Canaan, 1933, Toqan and Khamaisi, 2002) في النسيجِ المبنيِّ التَّقليديِّ؛ الحيزِ الخاصِّ متعلِّقٍ بالملكيَّةِ الخاصَّةِ التي لا تَنقاسمُها معَ الآخرينَ دونَ إذنٍ (فوكس، 1989). يُمكنُ تقسيمُ الحيزِ الخاصِّ في النسيجِ المدنيِّ إلى شبكَةِ طُرُقٍ، حيِّزاتٍ لِإنشائِ دينيِّ/ وظيفيِّ (مصطفى، 2010؛ Akbar, 1988) تؤثِّرُ هذه التَّراتبيةُ في تحديدِ إطارِ المسؤوليَّةِ وصلاحيَّةِ المالكينَ؛ مَنْ يُسيطرُ وَيستعملُ، ومنَ يُصمِّمُ الحيزَ، ويؤثِّرُ في مشهدهِ (أكبر، 1995؛ المواصليُّ ويعقوب، 2005).

بدأ تطوُّرُ تراتبيةِ سُلَّمِ الحيزاتِ عُضويًّا في القرى، وانتقلَ إلى نَوَواتِ المُدنِ التَّقليديَّةِ، وبأنسججةٍ بناءٍ تقليديَّةٍ قديمةٍ، كما هو حالُ البلدةِ القديمةِ في القدسِ، ونَوَواتِ القرى التي ضُمَّتْ للقدسِ، مثل: شُعفاطٍ، وصورَ باهرَ (إبراهيم، Schmidt & Németh, 1987؛



(2010)، وازدادت في ضوء تزايد طلب على المساكن، وتوفير أراضي مبنية، وانزلاق الأرض المبنية على أراضي زراعية، ازدياد الازدحام وازدياد المطالب المعيارية لأراضي مفتوحة تتوافق وجودة الحياة ومستواها، في أراضي مبنية. (Worpole & Knox, 2008).

زاد التكاثر السكاني وتسريع عملية التمدين والتحصن، الحاجة لتوفير أراضي غير خاصة لخدمة الفرد كفرد قائم بذاته، وكعائلة نووية، ومجتمع محلي يتنظم حول قيم ومعايير وأنماط سلوك مؤثرة في طابع السلوكيات، نوعها، حجمها، موقعها، استعمالها، وتوزيعها، الأداءات والاستعمالات في الحيز (Amin, 2008) تطورت هذه العملية العضوية وأنتجت رموزاً ولغة، ووضعت قواعد في المجتمع العصري (Lynch, 1981). وجهت هذه المكونات المخططين إلى وضع معايير وقواعد باتت مقبولة على المخططين، وصناع السياسة العامة في تصميم الحيز العام داخل الحيز المدني، وحددت العلاقات والتناسب بين الحيزين العام والخاص (Hakim, 1986) يلعب هذا التناسب دوراً مركزياً في تحديد طابع النسيج المدني، ومشهده (Lynch, 1972) يتكون هذا النسيج نتيجة لعمليات داخلية تؤثر في تكوينه وتصميمه تجاه الخارج (إبراهيم، 1987). قد يكون مخططاً ومصمماً من الخارج عن طريق قرار سابق بشأن ملامح مرغوبة ومطلوبة، وحسب ذلك تنظم أداءات وأنشطة داخلية. هذا المشهد للنسيج الحضري الذي يتنظم حول تراثية أنواع الحيز المعروضة في شكل 1، قد ينسج سلوكيات بشكل عضوي تصاعدي من تحت إلى فوق (Down-up)، كما يلمس في بيئات مدنية تقليدية قديمة، مثل القدس، نابلس، الخليل، عكا، فينيسيا، ستوكهولم، البلدة القديمة في القاهرة؛ أو يكون مخططاً بالتوافق مع غايات السكان واحتياجاتهم، حسب رموز ومعايير متأثرة بالبيئة الطبيعية والاحتياجات الإنسانية. تُحدد المعايير والقيم الاجتماعية حسب العادات والتحتية، فيما تُحدد قوانين الدولة وتوجيهات مؤسسات التخطيط الفوقي، ويُحدد طابع النسيج المدني من ناحية معيارية على أساس القوانين والأنظمة التخطيطية، في المدينة أو الدولة، بحيث يُقرر التشبيك والجدلية بينهما تراثية الحيز العام، ويؤثر في مشهد البلدة (ينظر شكل 2).



تراتبية مستويات ومركبات الحيز / النسيج الحضري الذي يتوزع بين الملكية والاستعمال والسيطرة.

توزيع الحيز العام الواقع تحت صلاحية ومسؤولية السلطة العامة هو رهن استعمال وإدارة وملكية وسيطرة الجمهور ويشكل حيزاً من الثقة يمكنون فيه بدون عوائق ولا قيود

- أ. حيز عام صرف: شوارع، ساحات وأزقة يستطيع الجمهور المكوث فيها وزيارتها أو المرور منها على مدار الساعة وبدون أي خوف
- ب. حيز عام مدمج: أراضٍ مفتوحة، حدائق أثرية ومبانٍ عامة يمكن القيام فيها بأعمال تدخلية بصورة منتظمة.
- ج. حيز عام جزئي: كنائس، مساجد، مؤسسات دينية مختلفة، أضرحة، مجمعات ومواقع تتيح للجمهور امكانية الوصول إليها بصورة محدودة وخاضعة للرقابة.
- د. حيز خاص جزئي: فيها حوش وساحات لا يستطيع الجمهور العام الدخول إليها الا بعد الحصول على إذن خاص
- هـ. حيز خاص صرف: المساكن الخاصة والمناطق الخاصة الأخرى.

شكل رقم 1: تراتبية تقسيم الحيز في النسيج المدني، والانعكاسات التصميمية والوظيفية.

تشمل المركبات الثلاثة البيئة الفيزيائية التي تشمل المناخ، والظروف الطبيعية؛ البيئة الاجتماعية التي تشمل عالم المعايير والقيم، العادات والاصطلاحات الجمالية في المجتمع الأبوي المنظم حول رموز المجتمع التقليدي؛ تشمل البيئة الرسمية المؤسساتية قوانين الدولة، وخاصةً صلاحية تطبيق التوجيهات والتنظيم. يؤثر الدمج بين المركبات الثلاثة - البيئة، المجتمع ونظام الحكم [الدولة/ السلطة المحلية] من خلال تدخل فوقي تنازلي، أو تحتي/ وتحتي تصاعدي على تصميم النسيج المدني/ البلدي، على منالية الحيز العام المحسوس، وغير المحسوس؛ حسب تراتبية أنواع مركبات الحيز، على حجم مساحة الحيز، موقعه، وإدارته في الحيز البلدي، وفي حيز الدولة. تؤثر هذه المركبات أيضاً في المشهد المدني الذي يشمل مركبات غير رسمية تتطور تحتيًا بموجب احتياجات الفئات السكانية في المجتمع، وعلى أساس الرموز والقيم المعيارية فيه. تتأثر هذه المركبات أيضاً،



بالبيئة الفيزيائية والمركبات الرسمية التي تُحدّد بموجب توجيهات الدولة/ السلطة المحليّة، ومطالبها، التي تُقرّ فوقياً، وتُلزِم الفرد والمجتمع المحليّ.



شكل رقم 2: مركبات تؤثر في تصميم الحيز العام، ومشهد البلدة الذي يشمل البيئة، المجتمع ونظام الحكم لاستيضاح منالية السّاحات العامّة المفتوحة، أراضي المباني العامّة، ومشهد البلدة، فلا بدّ من فهم التشبيك والجدلية بين البيئة والمجتمع، والدولة/ السلطة المحليّة. الدولة/ السلطة المحليّة هي ذات الصّلاحيّة والوظائف الرئيسيّة في إنتاج الحيز وإدارته، وفي تخصيص موارد محسوسة وغير محسوسة؛ حسب التّرتيب. تشقّ قراراتها من نظام اجتماعي قيميّ معياريّ اجتماعي - سياسي، واجتماعي - اقتصادي؛ ومن بيئة فيزيائية تؤثر في طابع الأراضي المبنية والمفتوحة، كمّيتها، صيانتها ورعايتها، في النسيج المبنّي - البلديّ، والمدنيّ، والقرويّ. تعتمد هذه المركبات الثلاثة على طابع المكان وروحه، الإنسان والحكم، والإنسان/ المواطن/ السّاكّن (خمايسي، 2018؛ Yousef, 2009؛ Lefebvre, 1991, 1996)، فهي ديناميكيّة ومُتغيّرة على محور الزمن والحيز، ومتأثرة بالتحوّلات في العلاقات التي تربط

فيما بينها. يميل الإنسان الفرد إلى تفضيل تطوير بيئتيه يخدم احتياجاته. عندما يتحول الفرد إلى مجتمع، قرية إلى مدينة، والمجتمع الأبوي إلى مجتمع ليبرالي تنشأ احتياجات جديدة تتطلب حيزاً سلوكياً أكثر اتساعاً، ويختلف عن حيز خاص يتشارك فيه آخرون ومختلفون قد حولوه إلى حيز عام (Ching, 1996). يخلق الانتقال من مجتمع بمواصفات قروية إلى مجتمع بمواصفات مدنية، صفات وأساليب حياتية جديدة (Whyte, 1980). فقد يجمع الحاجة لتطور حيزات إضافية تكمل الحيزات الخاصة. استعداد الفرد/ المجتمع لإنتاج حدود الحيزات يمنحه تعبيرات أفقية/ فيزيائية، وعمودية/ إدراكية، ويسهم في تطور الحيز العام.

التفاوت في تعريف الحيز العام

تعرض الأدبيات عدة صياغات لتعريف اصطلاح الحيز العام (Carmona et. al, 2003). تدل كثرة الكتابة حول ذلك على كون الاصطلاح ديناميكياً وواسعاً (Carmona, 2010, 2014). ويشكل الحيز العام بالمفهوم المجرد والأساس، كل المناطق الخاصة ببيئة مبنية، أو طبيعية يتحلى الجمهور بمناليتها الوصول الحر إليها؛ وكل الشوارع، الساحات، الممرات، الأراضي المفتوحة، المتنزهات، وأي مكان عام، أو خاص يمكن الوصول إليه بصورة حرة (Zucher, 1959؛ Moughtin, 1922). الحيز العام هو مساحة مشتركة يقوم فيها الناس بأنشطة وظيفية، ويبارسون عادات تجمع في نطاقها أبناء المجتمع المحلي، سواء كان متعلقاً بحياتهم اليومية، أو بأحداث خاصة (Carr, et. Al, 1992). وهي منطقة تجري فيها حياة اجتماعية منفصلة عن المجال النووي القريب، وتتيح الانكشاف على معارف وغرباء (Mehta, 2014). حيز متاح قريب من الإنسان، ويعرض تشكيلة من الاستعمالات والأنشطة، و متاح للأغراض العامة والخاصة، مثل: بيع منتجات وشراؤها، حداثق، بأجهزة رياضية للتدريب، أو مكان يستطيع الإنسان العيش فيه (Carr, et. Al, 1992؛ Hass and Olsson, 2013). الحيز العام مفتوح لكل الناس دون أي تمييز (Lossau and Stevens, 2014) وهو غير مشروط بدفع رسوم، ولا



يَسْتَعْمِلُهُ النَّاسُ لِلسَّيرِ فَحَسْبُ، وَإِنَّمَا لاحتياجاتِ اجتماعيةٍ وثقافيةٍ أيضًا، (Lo Ka Man, 2013). قد يكون الحيز العام أيضًا مرْتَعًا لممارساتٍ خطيرةٍ على السُّكَّانِ مثل: الجريمة، أو الاحتجاجات العنيفة (Carr et . al, 1992؛ Madanipour, et. Al, 2013).

الحيز العام / المناخ العام، وتطوير حيز عام مشترك

يُعَبَّرُ عن الحيز العام غالبًا بشكلٍ فيزيائيٍّ، أو يُرْجَمُ الحيزُ فيزيائيُّ يجري فيه نشاطٌ عامٌّ. يُعَدُّ الباحثُ الألمانيُّ يورجن هابرماس (Habermas, 1989) من فئَةِ الجليلِ الثاني من مدرسة فرانكفورت، ومن الطلائعيين الذين ابتكروا اصطلاح «الحيز العام» أو «المناخ العام» وعَمِلَ لاستيضاح تعريف ما هو الحيز العام، وتصميمه (Habermas, 1992)، وميز بين الحيز العام الذي يتكوّن فيه الرأى العام الجماعي، ويجتمع فيه الجمهور للتداول في قضايا عامة؛ لتحقيق أهدافٍ وغاياتٍ مشتركة، وطابع الحيز الفيزيائي الذي يجري فيه النشاط. الحيز العام حسب الأدبيات الكثيرة في هذا الموضوع (Johnson, 2006؛ Abbott, 2016؛ Habermas, 2006)، هو مكان فيزيائي له معنى اجتماعي، ويصمّم الوعي الاجتماعي-السياسي للأفراد وللمجموع على حدٍ سواء. يُسْتَعْمَلُ هذا النوع من الحيز العام لممارسة الحياة الاجتماعية لدى الأفراد، ويمنحهم حرية تداول المشكلات الاجتماعية، وتحويل النقاش إلى خطواتٍ سياسية. المتسع الذي يلتقي فيه أفراد وفتات للتداول بمصالح مشتركة للتوصل، قدر الإمكان، إلى اتفاقٍ مشترك. يُمكنُ عدّ الحيز العام من هذا المنطلق مسرّحًا للمجتمعات العصرية للتعبير عن المشاركة السياسية، من خلال وسيطٍ كلاميٍّ على غرار حيز الحياة الاجتماعية الذي يتكوّن فيه الرأى العام.

يتوسّط الحيز العام بين الحيز الخاص وحيز الحكم الذاتي للجمهور؛ حسب تعريف الباحث هابرماس (Habermas, 1989). الحيز الخاص في هذا السياق هو المجتمع المدني بمفهومه الأضيق، حيز العمل والتجارة في المقابل حيز الحكم الذاتي للجمهور له صلة بشؤون الدولة، مجال نظام الحكم، والطبقة المهيمنة. وقطع الحيز العام الفجوة بين هذين الحيزين بوساطة الرأى العام؛ ليربط الدولة باحتياجات مواطنيها. ويختلف الحيز العام

عن الدولة نفسها، فهو موقعٌ لإنتاج النقاشات والأفكار، وترويجها، التي قد تُوجّه النقد للدولة بالأساس (Wright, 2012).

أحد المفاهيم الأساسية في نظرية الحيز العام، هو أن العمل السياسي يُوجّهه الحيز العام، وأن النظام الشرعي الوحيد الممكن هو الذي يُصغي للحيز العام، حيث تتكوّن آراء الجمهور ورغباته (Fraser, 1992). ويعتقد هابرماس أن الأنظمة الديمقراطية تتركز على قدرة المواطنين والفرصة المتاحة لهم؛ للإسهام في نقاشات تنويرية (Habermas, 2006). يُعنى قسمٌ من النقاش حول الحيز العام في النظرية السياسية الحالية بالسؤال حول ما الأساس النظري للحيز العام؟ كيف تتحرّك المعلومات وتعالج في إطار الحيز العام، وما تأثير الحيز العام في المجتمع وأحداثه السياسية؟ الحيز العام هو إذن، مجال أو مكان (ليس فيزيائياً بالذات) متاحٌ وعلنيٌّ في حياتنا الاجتماعية، حيث يجري هناك نقاش عقلائيٌّ ومنهجيٌّ ومُتساوٍ (Fenton and Downey, 2003). في ظروف المجتمع التقليدي الأبوي والإقطاعي، حيث يكون الحاكم هو ممثّل القبيلة/الحمولة، ويُدير المداولات مع فئة صغيرة من المساعدين، حيث كان الحيز العام في حينه صغيراً. مع حدوث الثورة الصناعية التي صاحبها ظهور طبقة برجوازية تطالب بتلقّي حقوقها في الحيز العام تقلّصت القوى التقليدية الانتهازية، وتصرّرت مكانة السلطة والدولة، فتحوّلت إلى صلاحية خاضعة لمراقبة الجمهور ونقده. وانبثقت من الثورة الصناعية مثاليات التنوير وقيمه - مثل: مساواة المواطن وحقوقه، وما شابه. أُقيم بعد الثورة الصناعية حيزٌ عامٌ مثاليٌ يصفه هابرماس بأنه أنموذج ليبرالي للحيز العام (Castells, 2009). وحدّد هابرماس عدّة شروطٍ لتطوير الحيز العام يُمكن إجمالها بالنقاط التالية (Bruns, 2008): أ. منالية حرة للمواطنين كافة، بغض النظر عن الفوارق في الجنس، الدين، القومية، الأصل الإثني. وما شابه. ب. اشتراكٍ حرّ تطوعيٍّ (ج). اشتراكٍ خارج الوظائف المؤسساتية، ومنها: ما وظيفتكم كمواطنٍ. د. عدم التعلّق بالنظام. هـ. حرّية النقاش، التعبير عن الرأي، والنقد في شؤون الدولة. و. الاتّصال بين المواطنين. يطرح السؤال: هل نجد في القرن الحادي والعشرين



حيزًا عامًا حقيقيًا حسب تعريف هابرماس؟ يُعزى تضادُ الحيز العامِّ اليومِ لأسبابٍ مختلفةٍ: (أ) ظهورِ دولة الرفاء التي تسببت في تدخل الدولة في حياة الفرد؛ ما يتنافى مع تعريف هابرماس الذي يرفض تعلق الفرد بالدولة. (ب) تسببت الرأسمالية والاقتصاد النيو- ليبرالي في تعزيز ثقافة الاستهلاك، وحوّلنا، نحن المواطنين، إلى مُستهلكين من النمط الأول في كلِّ مجال، وأحيانًا أيضًا إلى مُستهلكي معلومات، سطحية جزئيًا، وليست ناقدة؛ ما أدى إلى نشوء مجتمع سطحيٍّ و/ غير سياسيٍّ. (ج) ظهور فئاتٍ مصلحةٍ منهجيةٍ سياسيةٍ-اقتصاديةٍ، تحلُّ محلَّ الديمقراطية الاشتراكية.

وإذا كان الجميع في الماضي يستطيعون المشاركة في نقاشٍ منزع المصالح، وكجزءٍ من المجموع، فإن الهيمنة التي فرضتها فئات المصلحة على النقاش، مناقضة لفاهيم هابرماس حول تشجيع المصلحة عبر مراعاة الصالح العام (http://textologian.net4/?p=3855).
د. ظهور الاتصال الافتراضي والشبكات الاجتماعية التي تمكّن جميع فئات المصالح وتصميم مواقف حول مسائلٍ عينيةٍ تُصمّم رأيًا عامًا لقطاعات الجمهور وفئاته كافة (Webster, 2013; Rasmussen, 2016a).

تدعي بروفيسور تمار ليس (2010) في مقالها بعنوان: «الحيز العام الجديد؟»، أن برامج الـ Talk Shows تُشكل الحيز العام الجديد، إلا أنها تفحص هل هذه البرامج أو الحيز العام التلّفازي بشكل عام، منسجمة مع شروط هابرماس. الإجابة هي «لا». وثمة عدّة أسبابٍ لذلك: (أ) قواعد هابرماس غير المنسحبة على هذه البرامج نظرًا لأن صاحب القرار فيها هو الممول. (ب) ليست لدى الأقلية منالية للإعلام. (ج). طابع النقاش غير العقلاني، حيث إنه في هذه البرامج أيضًا، بدءًا من مرشحيها، ثمة قرارٍ مصلحيٍّ منحازٍ لقطاعات معينة يتسبب في نشوء حالةٍ يمثّل كل شخصٍ فيها مصالحه الحصرية، فلا يكون النقاش للصالح العام. وتعتقد الباحثة ليس أن الحيز التلّفازي يخلو من نقاشٍ عامٍّ «هابرماسي». فالتأطير وقوالبه الواقع لا ينتجان رأيًا عامًا، خاصةً أنّها برامجٌ منحازةٌ وبعيدةٌ عن الحياد. الفئات السُكّانية القويّة بشكل عامٍّ، أكثر مناليةً للحيز العامٍّ، وتُصمّمه حسب أنموذج

ها بر ماس أيضاً، فيما نجد أن الفئات الضعيفة، الأقليات، النساء والفقراء، يُستبعدون تفضيلاً عن الحيز العام. هذا الواقع منتشر أيضاً في «إسرائيل» التي تستبعد غالبية سكانها العرب بما في ذلك الفلسطينيين في القدس الشرقية، عن الحيز العام الخاضع لهيمنة الأثرية اليهودية على المستويين القطري والمدني. تسبب هذه الهيمنة في تصميم الخطاب، وتحديد الأجندة العامة؛ من أجل العودة والتأثير في الحيز العام، يتوجب على العرب/الأقلية/المستضعفة تغيير إستراتيجيتها، والمطالبة بتحويل الحيز العام القطري، المدني الفيزيائي والإدراكي، إلى حيز مشترك.

ما الحيز العام في الواقع المقدسي الذي يجب أن نتيج فيه مشاركة محتوية ومتساوية؟ الحيز العام في القدس من المفروض أن يشمل المناطق المفتوحة لكل السكان؛ لإقامة نشاطات اجتماعية، ثقافية، تربوية، تجارية، وغيرها. وهو يشمل أيضاً، المؤسسات الحكومية، البلدية، والمؤسسات غير الربحية، مثل: المتاحف، المستشفيات، مؤسسات التعليم العالي والمتنزهات. كما يشمل البنى التحتية مثل: المواصلات العامة (قطار، سيارات أجرة، حافلات باص، مطارات)، المباني العامة، والمناسبات الثقافية مثل: المهرجانات. اللغة والثقافة، والرموز العربية اليوم مغيبة بصورة ملموسة من الحيز العام. تُعرقل عدم منالية المعلومات بالعربية استنفاد الحقوق وتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني المقدسي الذي يتحدث بعض أبنائه العربية؛ ما يتسبب في زيادة الفجوات بين الإسرائيليين والفلسطينيين في محيط القدس. حال الهيمنة الإسرائيلية على الحيز العام المقدسي يُفضل عرض الرواية اليهودية الصهيونية، وتجاهل الرواية العربية الفلسطينية وتشوية الحيز العام الإدراكي، من خلال تغيير الرموز سلبياً على انتهاء العرب الفلسطينيين للحيز العام الفيزيائي (Khamaisi, 2014). يسهم الحضور البارز للغة والثقافة العربية في الحيز العام بتثبيت الحضور العربي المقدسي، ويسهم في صناعة التغيير الإدراكي والفيزيائي والسلوكي. كما أن حضور اللغة العربية والتعامل اليومي مع الكتابات والرموز بالعربية في الحيز العام المدني، وتوزيع الموارد الرمزية سيُشعر المواطنين العرب أن الحيز العام تابع لهم أيضاً،



فِيخْفِي شُعُورَهُمْ بِالْأَغْتِرَابِ. وَتَعَزِيزُ مَكَانَةِ اللُّغَةِ وَالثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْمَجْتَمَعِ الْفِلَسْطِينِيِّ الْمَقْدَسِيِّ، وَحُضُورُهَا فِي الْحَيِّزِ الْعَامِّ، سَيُسَبِّحُهُمْ فِي زِيَادَةِ انْتِمَائِهِمْ لِحَيِّزِهِمْ وَانْتِمَائِهِمْ. هَكَذَا فَإِنَّ الصَّرَاعَ عَلَى تَأْثِثِ الْحَيِّزِ الْعَامِّ وَحُضُورِ الْأَعْلَامِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ مُقَابِلَ الْأَعْلَامِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ فِي الْقُدْسِ، وَخَاصَّةً فِي مَنطِقَةِ بَابِ الْعَامُودِ، هُوَ تَعْبِيرٌ عَنْ حَالِ الصَّرَاعِ عَلَى طَائِعِ الْمَدِينَةِ وَمَشْهَدِهَا، وَسَاحَاتِهَا الْعَامَّةِ، كَمَا شَهِدْنَاهُ فِي مَحِيطِ حَالَاتِ الْاِحْتِجَاجَاتِ بِمَنطِقَةِ بَابِ الْعَامُودِ، وَمَا زَالَ مُسْتَمِرًّا.

الْمُنَاحُ الْعَامُّ فِي الْحَيِّزِ الْعَامِّ الْفِيْزِيَاءِيِّ

عُرِضَتْ أَوْلًا تَرَاتِيْبِيَّةُ الْحَيِّزِ الْعَامِّ الْفِيْزِيَاءِيِّ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ نَشَاطُ الْمُنَاحِ الْعَامِّ بِصُورَةٍ تَفَاضُلِيَّةٍ حَسَبَ تَعْرِيفِ الْبَاحِثِ هَابِر مَاس. وَيَجِبُ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْحَيِّزِ الْعَامِّ وَالْحَيِّزِ الْخَاضِعِ لاسْتِعْمَالِ الْجُمْهُورِ، وَإِنْ كَانَتْ حَاجَةٌ فِي كِلَيْهِمَا لِمَسَاحَةٍ فَيِزِيَاءِيَّةٍ. الْحَيِّزُ الْعَامُّ هُوَ حَيِّزٌ خَاضِعٌ لِهَيْمَنَةِ الْجُمْهُورِ بِرُمَّتِهِ، وَاسْتِعْمَالِهِ، تُدِيرُهُ بِإِدَارَةِ سُلْطَةٍ عَامَّةٍ، مِثْل: طَرِيقِ أَرْضِ عَامَّةٍ مَفْتُوحَةٍ. قَدْ يَكُونُ الْحَيِّزُ الْخَاضِعُ لاسْتِعْمَالِ الْجُمْهُورِ حَيِّزًا خَاضِعًا لِمَلِكِيَّةٍ وَسَيَطْرَةٍ خَاصَّةٍ، أَوْ شَبِهٍ خَاصَّةٍ، إِلَّا أَنَّ الْجُمْهُورَ يَسْتَطِيعُ اسْتِعْمَالَهُ، مِثْل: مُجْمَعِ تِجَارِيٍّ، أَوْ مَسْتَشْفَى تُدِيرُهُ هَيْئَةٌ مَسْؤُولَةٌ عَنْ تَصْرِيفِ شُؤُونِهِ. تَشْمَلُ بَعْضُ هَذِهِ الْأَنْشِطَةِ سَاحَاتٍ مَفْتُوحَةٍ، فِيمَا تَشْمَلُ الْأُخْرَى أَرْضِيَّ مَبْنِيَّةً. ثَمَّةَ مِثَالٌ لِلْحَيِّزِ الْعَامِّ الْمَفْتُوحِ فِي الْمَدِينِ الْكَبِيرَةِ، مِثْل: لَنْدَنَ، وَهُوَ مُتَنَزَّهُ الْهَائِدِ بَارِك (Hyde Park) الَّذِي اشْتَهَرَ بِنِقَاشَاتِ عَامَّةٍ حَرَّةٍ تُجْرَى فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ أَحَدٍ دُونَ آيَةِ عَوَائِقِ (Speakers' Corner).

تَضُمُّ بَعْضُ الْمَدِينِ الْأُخْرَى مِثْل: نِيُورِكْ، وَبِرْلِينَ، وَبَارِيَسَ، مُتَنَزَّهَاتٍ رَيْسِيَّةً تُجْرَى فِيهَا لِقَاءَاتٌ عَامَّةٌ. كَمَا جَرَتْ، فِي مِيَادِينِ وَسَاحَاتٍ عَامَّةٍ كَثِيرَةٍ فِي الْبِلَادِ وَالْعَالَمِ، أَنْشِطَةٌ عَامَّةٌ شَمَلَتْ اِحْتِجَاجَاتٍ عَامَّةً وَمُظَاهَرَاتٍ، مِثْلَمَا حَدَّثَ فِي مِيدَانِ تَلْ أَبِيبَ، أَوْ حَدِيقَةِ سَاكِرِ فِي الْقُدْسِ الْغَرْبِيَّةِ؛ مِيدَانِ التَّحْرِيرِ أَوْ مِيدَانِ رَابِعَةٍ فِي الْقَاهِرَةِ؛ مِيدَانِ اللُّؤْلُؤَةِ فِي الْبَحْرَيْنِ وَمَا شَابَهَهُ. هُنَاكَ حَيِّزَاتٌ خَاضِعَةٌ لاسْتِعْمَالِ الْجُمْهُورِ تُصَمِّمُ النَّسِيجَ الْمَدْنِيَّ/ الْبَلَدِيَّ فِي الْمَبَانِي الْعَامَّةِ الْحُكُومِيَّةِ، فِي الْمَوْسَسَاتِ الثَّقَافِيَّةِ وَالْمُوسِيقِيَّةِ، فِي الْمَتَاحِفِ، فِي مَوْسَسَاتِ التَّعْلِيمِ، فِي

دور العبادة والأماكن الدينية، في الملاعب والمنشآت الرياضية والأراضي المفتوحة رغم كلّ التقييدات الإدارية المترتبة على استعمال المنشآت التي تعرّضها، حيث تُشكّل هذه المباني العامّة حيزات خاضعة لاستعمال الجمهور؛ رغم القيود الإدارية، وشروط الاستعمال.

هناك تفاوت في طابع الأنشطة العامّة، وشدتها وأنواعها، والمناخ العام في الحيز العامّ الفيزيائي مع العلم أنّ هذا التفاوت متأثر بحجم المدينة، بمركزها القطري، القومي، أو الدولي-المعلوم، بالظروف البيئية/الفيزيائية، بالمناخ الاجتماعي-السياسي، بالتقاليد الديمقراطية التي تتيح نقاشات عامة، بالسياسة التخطيطية، وبالقدرة الاقتصادية، ومستوى التطوير في الدولة. كما نلمس تفاوتاً داخل المدين حول منالية الحيز والنشاط العامّ. يقام في مركز المدينة نشاط عامّ متنوعٌ بفضل تركيز السكّان، التجارة والسياحة، المباني العامّة، ومباني الحكم، أما أطراف المدين فتوجد فيها ساحات عامة مفتوحة، ومُنزّهات، فيما نجد في المنطقة الوسطى بين المركز والأطراف أراضي عامة متوسطة، مثل: حدائق جيوب، ومبانٍ عامة تحتوي على خدمات لصالح سكّان المدينة، يقوم بعضهم بزيارتها. تطوّر النسيج المدني العضوية والمنظم، تسبّب في حدوث تفاوت في تقسيم الأراضي المستخدمة والمخصصة للساحات العامّة، والحيز العامّ في المدينة. في الأراضي العامّة المفتوحة، في الميادين والمباني العامّة ثمة مناخ وحيز عامّ. المدين والبلدات التي أحسنت تطوير حيزات عامة، أنشأت فيها قدرًا أكبر من المناخ العامّ. لذا ثمة علاقة إيجابية بين نشوء مناخ عامّ وحيز عامّ، ومنالية أراضي عامة مفتوحة في البلدة. منالية المناخ العامّ والحيزات العامّة هي مؤشّر واضح على مستوى تطوّر المدين، وتفاوت المجتمع المدني، والتفريق بين مدين كبيرة رئيسية ومدين متوسطة وفقرى. يكوّن الحيز العامّ في القرى الصغيرة صئيلاً، وبالتالي مغموراً، حيث يعرف أعضاء المجتمع المحليّ بعضهم بعضاً، وبالتالي تعتمد علاقاتهم غالباً على مفاهيم تقليدية وانتمائية. ونجد في البلدات المدنية الكبيرة، في المقابل، حيزاً عاماً واسعاً ومتطوراً، وثمة صلة إيجابية عموماً بين حجم البلدة ومستوى التطوير، وتطوّر الحيز العامّ الفيزيائي والمناخ العامّ. فكلّما كانت البلدة أكبر



كان الحيز العام الفيزيائي، والمناخ العام أكثر تطوراً. تتوازي تراثية منالية الحيز العام الفيزيائي، وحجمه، ومنالية السّاحات المفتوحة مع تراثية أشكال البلدة: قرية، بلدة، مدينة، حاضرة (Omer and Or, 2005؛ كوتوك وكون، 2015).

حال الحيز العام في القدس، والسيطرة الإسرائيلية عليه

صاغت الحركة الصهيونية روايتها للسيطرة على القدس، بالاعتماد على عقيدة دينية، بعضها أساطير وروايات تراثية، شكّلت مرجعية لبناء مشروع جمعي؛ لإحياء إعادة تشكيل الوجود اليهودي الصهيوني في فلسطين، بما في ذلك القدس. إحياء هذا الوجود تُرجم إلى إقامة دولة قومية إثنية يهودية حديثة، تستخدم الدمج بين القانون الديني التقليدي، وبين القانون المدني لإدارة الحيز العام الإدراكي والفيزيائي، لامتلاكه والسيطرة عليه، مكّنت إقامة الدولة استخدام قوتها من خلال بسط قوانين وفرضها، تتحكّم في إدارة الحيز العام، وإنتاجه والسيطرة عليه. هذا ما حدث بالقدس الغربية بعد احتلالها عام 1948م، ولاحقاً احتلال منطقة القدس عام 1967م، وشملت حيزاً أصبح يُعرف بالقدس الشرقية. هذه القدس الشرقية حدّدت حدودها دولة «إسرائيل» بعد ضم حوالي 71 كلم مربعاً من منطقة الضفة الغربية، والتي شملت حدود بلدية القدس العربية الأردنية بين 1950-1967م، وحوالي 28 قرية فلسطينية، بعضها أُديرت بواسطة مجلس قرويّ مثل: شعفاط، العيسوية. مدينة القدس انطلقت من نسيج البلدة القديمة، داخل السور، وأديرت من بلدية تشكّلت عام 1864م، أما القرى المحيطة، والتي أصبحت جزءاً من نسيجها الحضريّ حالياً، انطلقت من نوات قروية. كان قرار «إسرائيل» ضمّ محيط ما يُعرف الآن بالقدس الشرقية، وبسط سيادتها القانونية على الأرض، وحوّلت كلّ الأراضي المُستخدمة للحيز العام لسيادتها القانونية مُتكررة لكانة القدس الخاصة والمحتلة؛ حسب القانون والأعراف الدولية. وقامت «إسرائيل» بمصادرة حوالي 7, 28 ألف كلم مربع، واستملاكها، و(4, 40%) حالياً من القدس الشرقية لإقامة مُستوطنات إسرائيلية. و حالياً، فإن مساحة منطقة نفوذ القدس حوالي 126 ألف كلم مربع، منها

60% مناطق غير مبنية. وأما المناطق المخصصة للساحات العامة المفتوحة بتصنيفاتها ومستوياتها المختلفة فقد وصلت حوالي 54 ألف كلم مربع، أي حوالي 42% من مساحة منطقة نفوذ بلدية القدس، هذه المناطق غير مفتوحة عملياً لاستخدامات الفلسطينيين المقدسيين، ولا يشعرون بالأمان بها، أو أنها مخصصة لهم؛ لأنهم مُقيّدون للحركة بها، في ظلّ الصراع على المدينة، وسياسة «إسرائيل» تذيوت حال غربة الفلسطينيين وإقصاؤهم؛ لإنتاج هذه الساحات المفتوحة، واستخدامها.

حصار مناطق توسع الفلسطينيين عمرانياً، رغم ازدياد عددهم وزيادة متطلباتهم، حيث ارتفع عدد الفلسطينيين في القدس الشرقية من حوالي 68 ألف نسمة إلى حوالي 365 ألف نسمة، أي زيادة حوالي 440%، وحالياً يشكّلون حوالي 40% من مجمل سكان القدس، وحوالي 61% من سكان القدس الشرقية. أما حيزهم الفعلي والافتراضي تمّ تقليصه، ويشمل حالياً ما يقل عن 34% من محيط منطقة نفوذ مدينة القدس؛ حسب التعريف والتحديد الإسرائيلي. وفقاً لمسح أجرته عام 2013م، منظمة غير حكومية إسرائيلية بيكوم - مُحطّطون لحفظ حقوق التخطيط⁽¹⁾، فإن حوالي (3, 37) كم من منطقة القدس الشرقية البالغة 71 كم مربع، مُحطّطة وفقاً للمخططات الهيكلية المحلية التي أعدتها البلدية، في حين أنّ حوالي (4, 26%) من المساحة المُخطّطة (3, 37 كم مربع) في منطقة القدس الشرقية للفلسطينيين مُخصّصة للأغراض السكنية (يُنظر الجدول 1). وإلى جانب ذلك، هناك حوالي (7, 5) كم (حوالي 8, 12 في المائة) من القدس الشرقية لا تزال خارج الخطط المحلية التفصيلية المعتمدة التي تحتاج إلى إدراجها في تسوية الأراضي وتسجيلها، وتصديق نظام التخطيط الإسرائيلي الخطط المحلية، والتي تمكّن من إصدار تراخيص البناء بها.

يجدرُ ذكره أنّ حوالي (43) كلم مربعاً، والتي تُشكّل حوالي 5, 60% من أراضي القدس

(1) المناطق غير المُخطّطة، أو المناطق المُخطّطة للمؤسسات الإسرائيلية، ومنطقة عطروت الصناعية، والمقبرة اليهودية على جبل الزيتون، والمستوطنات الإسرائيلية في قلب الأحياء الفلسطينية.



الشرفيّة تفتقر إلى التّسوية والتّسجيل الرّسميّين؛ ما يُشكّل أساساً لصراع على إثبات المِلكيّة (خمايسي، 2020). وحسب المخطّطات الهيكلية المحليّة المُصدّقة، فإنّ ما لا يزيد على 5% من مساحة المخطّطات الهيكلية المُصدّقة للأحياء مُخصّصة للاستخدامات العامّة، وغالبيّتها مُخصّصة لمبانٍ تعليميّة ودينيّة لخدمة أبناء الحيّ، وجزءٌ منها غير مستغلّ حسب مسوحاتٍ حقلية، وبعضها غير مُطوّر، وغير مستخدم⁽¹⁾.

جدول 1: تصنيف استخدامات الأراضي الأساسيّة وفقاً لمخطّطات الأحياء الفلسطينيّة المعتمدة التي أعدتها وأذنت بموجبها بعض التطوير؛ بموجب نظام التخطيط الإسرائيليّ 2013⁽²⁾

الاستخدام	المساحة بالدونم	نسبة مئوية
منطقة مفتوحة	10,474.5	28.1
سكن	9,844.3	26.4
طرق	5,621.6	15.0
مبانٍ عامة ومؤسسات	1,863.6	4.9
مساحة مُخصّصة لتخطيط مستقبلية	458.5	1.2
مساحات تجارية	281.0	0.7
استخدام مُختلط سكنٍ وتجاريّ	73.6	0.02
مقابر	172.4	0.4
فنادق	144.0	0.3
مُنشآت هندسيّة	86.6	0.02
قطار خفيف	81.6	0.02
استخدامات أخرى*	8,198.0	29.97
مُجمّل المساحة المسوحة	37,300	100.0

(*) المناطق غير المخطّطة، أو المناطق المخطّطة للمؤسسات الإسرائيليّة، ومنطقة عطرّوت الصّناعيّة، والمقبرة اليهوديّة على جبل الزيتون، والمستوطنات الإسرائيليّة في قلب الأحياء الفلسطينيّة.

(1) للاطلاع التّفصيلي على توزيع الأراضي المُخصّصة للمرافق العامّة في الأحياء المقدسيّة، ينظر:

<https://www.arcgis.com/apps/MapJournal/indexhtml?appid=982f543ad69541b7a04232bd55e4bb10#>

(2) <http://bimkom.org/eng/wp-content/uploads/survey-of-the-Palestinian-neighborhoods-of-East-Jerusalem.pdf>, 11.

وبموجب دراسة معهد القدس لبحث السياسات عام 2019م، اتضح أن معدل نسبة الأراضي المخصصة للمساحات العامة للمقدسيين الفلسطينيين، والتي بلغت 4,4 متر مربع للشخص، تُشكل نصف تلك المخصصة للإسرائيليين في القدس، والتي بلغت 9,6 متر مربع للشخص (للتفصيل يُنظر جدول 2). وإذا ما استثنينا المساحات المخصصة للمباني الحكومية والمؤسسات لاستخدام الخاصة، فإن معدل المساحة العامة التي يُمكن للفلسطينيين المقدسيين استخدامها بشرق القدس، تنخفض لحوالي رُبع المساحة التي يُمكن للفلسطينيين استخدامها في القدس. جدول رقم 2: مقارنة بين المساحات العامة المخصصة في الأحياء العربية والمستوطنات الإسرائيلية عام 2019م، متر مربع.

المجمل	أحياء فلسطينية في القدس الشرقية	مستوطنات\أحياء يهودية	الاستخدام
5.554.069	1.192.412	4.361.156	مساحات لمبانٍ عامة
1.234.224	179.539	1.054.685	مبانٍ ومؤسسات عامة
140.340	73.224	67.116	مبانٍ ومؤسسات تعليمية
80.354	22.606	57.748	مبانٍ عامة لاستخدام خاص
37.596	32.814	4.782	مبانٍ عامة حكومية
9.166	9.166		مساحات لاستخدامات عامة
2.443.955	755.036	1.688.920	مؤسسات
21.298	21.298		مؤسسات عامة - خاصة
		161.900	مبانٍ ومؤسسات إدارة
9.682.900	2.286.095	7.396.800	المجمل
7.046.584	1.500.596	5.545.988	مجمل الأراضي للاستخدام العام
919.440	342.060	577.380	عدد السكان
7.7	4.4	9.6	معدل نسبة للشخص

المصدر: نيف عمري واساف-شبيرا يائير، 2020، مؤشرات بنى تحتية وتخطيط في القدس الشرقية، معهد القدس لبحث السياسات، القدس (بالعبرية).

https://jerusalemstitute.org.il/projects/%D7%A9%D7%9B%D7%95%D7%A0%D7%95%D7%AA_%D7%9E%D7%96%D7%A8%D7%97_%D7%99%D7%A8%D7%95%D7%A9%D7%9C%D7%99%D7%9D/



فَحْصُ تَوْفُرِ السَّاحَاتِ الْعَامَّةِ وَتَوْزِيعِهَا؛ حَسَبَ الْأَحْيَاءِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ، وَحَسَبَ تَخْصِيصِهَا وَاسْتِخْدَامِهَا عَامَ 2019م، يُبَيَّنُّ أَنَّ مَجْمَلَ هَذِهِ الْمَسَاحَاتِ حَوَالِي 2252 دُونْمًا، مِنْهَا حَوَالِي 53% مُخَصَّصَةٌ لِلْمَدَارِسِ وَالْمَوْسَّسَاتِ التَّعْلِيمِيَّةِ (يَنيفِ عَمْرِي وَأَسَاف- شَبِيرَا يَائِر، 2020م: 30) (يُنْظَرُ شَكْلُ رَقْمِ 3).



شكّل رَقْمُ 3: تَوْزِيعُ الْأَرْضِ الْمَخْصَّصَةِ لِلْمَرَافِقِ الْعَامَّةِ فِي مَهِيطِ الْقُدْسِ 2019م

المصدر: يَنيفِ عَمْرِي وَأَسَاف- شَبِيرَا يَائِر، 2020م، ص: 21.

مَمَّا تَقَدَّمَ يَتَبَيَّنُّ أَنَّ هُنَاكَ نَقْصًا مَلْحُوظًا بِالْحَيِزِ وَالسَّاحَاتِ الْعَامَّةِ، فِي الْأَحْيَاءِ الْمَقْدِسِيَّةِ. هَذَا النَّقْصُ يَعُودُ لِعَدَّةِ أَسْبَابٍ نَعْرُضُ بَعْضَهَا، فِيمَا يَلِي بِإِيجَازٍ:

سِيَاسَاتِ حَيِزِيَّةِ إِسْرَائِيلِيَّةِ، حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ السِّيَاسَاتِ الْحَيِزِيَّةِ، وَالتِّي تَشْمَلُ تَخْطِيطَ الْأَرْضِ إِدَارَتَهَا، وَاسْتِخْدَامَهَا، تَنْطَلِقُ مِنْ رِوَايَةِ إِسْرَائِيلِيَّةِ تَرْغُبُ بِبَسْطِ هَيْمَتِهَا عَلَى الْقُدْسِ،

وحَصْرِ الحضورِ والتَّوسُّعِ الفِلسطِينِيِّ من خلالِ استمرارِ السُّلطاتِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ بِاتِّخَاذِ قراراتٍ حُكُومِيَّةٍ وبلديَّةٍ، ورَصْدِ موارِدِ لِبَسْطِ مصفوفةِ الضَّبْطِ والسَّيْطِرةِ على القدسِ، بالأساسِ على البلدةِ القديمةِ وحَوَاضِها، من خلالِ تَجَنُّبِ توسيعِ الحَيِّزِ العامِّ الفِلسطِينِيِّ بها. كما أنَّ جزءاً من مُركِّباتِ هذه المصفوفةِ استخدامُ مُركِّباتِ التَّخْطِيطِ، التَّجْدِيدِ، والاستبدالِ الحَضْرِيِّ، وتطويعِ مفاهيمِ هذه المُركِّباتِ، وأدواتها؛ لِتَحْقِيقِ أهدافِها الجيوسياسِيَّةِ، الدِّيموْغرافيَّةِ، والحَضْرِيَّةِ، بوساطةِ إحاطةِ الأحياءِ الفِلسطِينِيَّةِ، وحَصْرِها، تَقْطِيعِها وَشَرْدَمَتِها، والتَّغْلُغْلِ فيها لِمَنْعِ إمكانِ تحويلِها إلى مدينةٍ معَ تواصلٍ حَضْرِيِّ، تَمْتَلِكُ حَيِّزاً عامّاً يُوَهِّلُها لِتَكُونُ مدينةً معَ تواصلٍ حَضْرِيِّ وتكاملٍ وظائفيٍّ. هذا التَّقْطِيعُ تمُّ بوساطةِ إقامةِ جدارٍ عازِلٍ للقدسِ عن مُحيطِها وحَوَاطِها المُغْذِيَّةِ لها، تحويلِ المدينةِ من مركزِ حَضْرِيٍّ إلى إحياءٍ مُتَقَطَّعةٍ، بالأصلِ كانتِ قرويةً، وتمرُّ بمرحلةٍ تَمُدُّنٍ مُشَوِّهٍ. كما أنَّ تَقْطِيعَ المِساحاتِ المُخَصَّصَةِ للحَيِّزِ العامِّ، وتَصْغِيرِها، تُسَهِّمُ في بقاءِ تَغْلِيبِ المحليَّةِ «القرويَّةِ» وتَبْقَى حالةُ الحَضْرَةِ المُجْزَأةِ، وتحوُّلُ دونِ تكوينِ حَيِّزٍ عامٍّ مُفْتوحٍ صائغٍ لِمُجْتَمَعٍ يُمارِسُ به حُرِّيَّةَ الحركَةِ والتَّنَوُّعِ.

تغليبُ توفُّرِ الحَيِّزاتِ شِبْهِ العامَّةِ والحَيِّزاتِ المُدْمَجَةِ، والتي تُقدِّمُ خِدْماتٍ تعليميَّةً، دينيَّةً، صحِّيَّةً، وتَتَوَطَّنُ بها مؤسَّساتٌ خاصَّةٌ تُقدِّمُ خِدْماتٍ لجمهورٍ محدودٍ في سِياقٍ وزمنٍ مُحدَّدٍ، وتَخْضَعُ لَصُوابِطٍ وتَقْيِيداتٍ إداريَّةٍ وسلوكيَّةٍ. هذه الحَيِّزاتُ نظرياً مُفْتوحَةٌ للجمهورِ، ولكنْ بِشكْلِ انتقائيٍّ، وهذا حالُ معظمِ الحَيِّزاتِ العامَّةِ في الأحياءِ المُقدَّسيَّةِ، بما في ذلكِ داخلِ البلدةِ القديمةِ. فَمَثَلاً الحَرَمُ القُدْسِيُّ يَشْمَلُ حوالِيَّ 144 دونماً، ويُشكِّلُ قَلْبَ القدسِ، وَيَسْتَقْطِبُ مُصَلِّينَ وَزُواراً كَثُرًا، معَ ذلكِ هو حَيِّزٌ شِبْهُ عامٍّ، لأنَّه مُفْتوحٌ بِشروطٍ وتَقْيِيداتٍ، غيرِ موجودَةٍ في الحَيِّزاتِ المدنيَّةِ المُفْتوحَةِ، حيثُ فضاءُها مُفْتوحٌ للجميعِ، يَسْتخدِمُه كُلُّ شَخْصٍ بِحُرِّيَّةٍ، معَ المحافظةِ على خصوصيَّةِ الفردِ وعُربَتِهِ الذَّاتيَّةِ في الحَيِّزِ، وفقطِ يَخْضَعُ الفردُ لِقواعدِ الأدبِ والنَّظامِ العامِّ. كما أنَّ البلدةَ القديمةَ تُقدِّمُ خِدْماتٍ تعليميَّةً، دينيَّةً وثقافيَّةً للمقدَّسينَ الذين يَسْكُنونَ حَوْضَ البلدةِ القديمةِ، مثل: مِنطَقَةِ وادي الجوزِ، الشَّيْخِ جِراحِ، مِنطَقَةِ شارعِ صلاحِ الدِّينِ. أيُّ أنَّ صَبْطَ التَّطْوِيرِ الفِلسطِينِيِّ



الموجّه والمنظّم، ومنعّه، بما في ذلك توفير حيزٍ عامٍ كبيرٍ ومفتوحٍ، خارج الأسوار، وفي محيط البلدة القديمة، شكّلتْ عنصراً في استمرارِ دفعِ السكّانِ الفِلَسطينيّين للتّمرّكز في البلدة القديمة. كما أنّ تركيزَ المؤسساتِ والمراكزِ الدّينيّةِ، والثّقافيّةِ، في البلدة القديمة (جدول رقم 3) أسهمَ في ثباتِ السكّانِ بها، وأبقى مركزيّتها، رغمَ أنّ غالبيةَ المؤسساتِ والمباني به تخضعُ لتصنيفِ حيزّاتٍ شبيهةٍ خاصّةٍ، وشبه عامّةٍ.

جدول رقم 3: توزيع المؤسسات الدّينيّة، التّربويّة والثّقافيّة، شبه العامّة في البلدة القديمة؛ حسب المجموعات الدّينيّة الرّئيسة.

تصنيفُ المؤسسات	مسلمون	مسيحيون	يهود
مساجد	29		
مؤسسات تعليميّة عاملة	11		
متاحف ومكتبات	3		
مواقع ذات أهميّة دينيّة وتاريخيّة	83		
مبانٍ إداريّة وخدماتيّة	8		
مواقع ومؤسسات أرثوذكسيّة		37	
مواقع ومؤسسات كاثوليكيّة		47	
مواقع ومؤسسات أرمنيّة-أرثوذكسيّة		20	
مواقع ومؤسسات بروتيسانت		15	
مواقع ومؤسسات قبطيّة-أرثوذكسيّة		5	
مواقع ومؤسسات أخرى ومشتركة		11	
كنسٌ وبشيبوت			22
مؤسسات عامّة			12
مؤسسات تعليميّة			10
مواقع ثقافيّة و متاحف			20
المجمل	134	135	64

المصدر: خماسي، 2020، ص. 87.

هذا التركيزُ للمؤسَّساتِ الدِّينِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ، وَرَغْبَةُ الطَّوَائِفِ الحِفاظِ عَلَيْها، وَاسْتِخدامُها لِتقديمِ الخِدْماتِ لِلسُّكَّانِ المَهْدوفينَ؛ وَتَجَنُّبًا مِنْ أَنْ يُسَيَّرَ عَلَيْها آخرونَ مِنْ أبنائِ الطَّائِفَةِ أَوْ خارجِها، وَقُدْرَةُ الطَّوَائِفِ جَمعِ التَّبَرُّعاتِ لِأجلِ صيانةِ هذهِ المؤسَّساتِ، جَعَلَتْها حاضرةً فِي مِحيطِ البلدةِ القَدِيمَةِ، كحِيزٍ شَبهِ عامٍّ. كما أَنَّ تَركِيزَ فِعالِيَّاتِ اِقتِصادِيَّةِ، وَحِرَفِ تَقْلِيدِيَّةِ أَسْهَمَ فِي إبقاءِ البلدةِ عامرةً. رَبَّما لا يَوجدُ مَدِينَةٌ قَدِيمَةٌ فِي العالَمِ تَمْتَدُّ عَلى مِساخَةٍ أَقلَّ مِنْ كِيلو مِترٍ مَرَبَّعٍ تَحتوي عَلى هذا الكَمِّ مِنَ المؤسَّساتِ. إنَّ دَراسَةَ مِساخَةِ الأَرْضِ الَّتِي تَقَعُ تَحتَ سِيطرَةِ هذهِ المؤسَّساتِ وَصَلَتْ إِلى حِوالِي 312 دونمًا مِنْ مَجمَلِ البلدةِ القَدِيمَةِ، أَي حِوالِي 36% مِنْ مِساخَةِ البلدةِ القَدِيمَةِ داخَلَ الأَسوارِ. كُلُّ مِؤسَّسَةٍ تُدِيرُ أَوْ تُشرفُ عَلى هذهِ المَباني الدِّينِيَّةِ/ التَّعَلِيمِيَّةِ الثَّقَافِيَّةِ، أَو التَّارِخِيَّةِ، تَقومُ بِصِياغَتِها بِشَكلٍ دَوْرِيٍّ؛ ما يَحوُلُ دُونَ تَرَدُّدِ كُلِّيٍّ لِهذهِ المؤسَّساتِ، مَعَ ذلكَ هِيَ مُحدَّدةٌ لِجُمهورِ هَدَفِها وَزُوارِها. كما أَنَّ غِيابَ السُّلْطَةِ البلديَّةِ المَحافظَةِ عَلى الحِيزِ العامِّ فِي البلدةِ القَدِيمَةِ، أَسْهَمَ فِي تَرَدِّي الحِيزِ العامِّ وَشَبهِ العامِّ، فِي مِحيطِ البلدةِ القَدِيمَةِ. حِثُّ يُظهِرُ مَسحُ تَوزِيعِ مِحيطِ البلدةِ القَدِيمَةِ، أَنَّ مِساخَةَ الطُّرُقِ وَالسَّاحاتِ العامَّةِ وَالمَفتوحَةِ تَصلُ إِلى 186 دونمًا. طَبَعًا هَناكَ تَدَخالٌ بَينَ الاستِعمالاتِ حَسَبَ طَوابِقِ المَبني، وَداخَلَ الأَحْواشِ. ما يَهْمُننا فِي هذا السِّياقِ هُوَ أَنَّ حِوالِي مُهمِّسِ مِساخَةِ البلدةِ القَدِيمَةِ تَابعَةٌ لِلحِيزِ العامِّ (الطُّرُقاتِ عَلى أنواعِها)، وَقَد أَدَّى غِيابُ بلديَّةِ، أَو إِدارَةِ مَحَلِّيَّةِ إِلى تَرَدِّي هذا الجِزءِ مِنَ البلدةِ القَدِيمَةِ، وَالذي يَخدُمُ مَجمَلِ سُكَّانِ البلدةِ القَدِيمَةِ، وَزُوارِها، وَحُجَّاجِها.

الخِدْماتُ العامَّةُ فِي الأَحياءِ المَقْدِسيَّةِ الَّتِي تَمُرُّ بِمَرحَلَةِ تَمَدُّنٍ فِي غالِبِئِها، تَهْدُفُ لِتقديمِ خِدْماتٍ مَحَلِّيَّةٍ حارِاتيَّةِ، وَلَمْ تُخَصَّصْ، أَوْ تُصمَّمْ لِخِدْمَةِ مَجمَلِ المَدِينَةِ. لِذا، فَإِنَّ مُستَخدامِها هُم عَلى الغالبِ أبنائِ الحِيزِ/ الحارَةِ، وَحِثُّ إِنَّ غالِبِيَّهم ما زالوا يُخَضِّعونَ لِأنظِمَةِ عِشائِريَّةِ وَقَوانينِ، وَسلوكِيَّاتِ تَقْلِيدِيَّةِ، وَيُخَضِّعونَ لِرقابَةِ مُجتَمِعيَّةِ. هذهِ الحالُ وَجَدَتْ تَوافِقًا غَيرَ مُعلَنٍ، حِثُّ إِنَّ السُّلْطاتِ الإسرائِيليَّةَ تَمانَعُ بِتَشكيلِ مِؤسَّساتِ عامَّةٍ جَمِعيَّةِ



تُسهم في تشكيل الهوية الجماعية المقدسية الفلسطينية، بل من مصلحتها إبقاء الهويات المحلية الحارثية والقروية التقليدية، بما في ذلك شَرذمة المجتمع المقدسي، من خلال توفير خدمات وحيّزات عامة على مستوى المدينة. ومن ناحية المجتمع المحلي القروي والحارثي، يسعى للحفاظ على نفسه وصراع البقاء في ظل السياسات الإسرائيلية الحكومية البلدية؛ ما يدفعهم إلى تفضيل الانغلاق المحلي الحارثي. طبعاً هناك تفاوت بشأن مدى الانفتاح الحضري وتوطين حيّز عام مفتوح يربط بين أحياء القدس. بشكل عام، إن مستوى الانفتاح الاجتماعي والحيّزي موجود أكثر في محيط أحياء شمال القدس، مثل: بيت حنينا، ويزداد الضبط والتقييد الاجتماعي والحيّزي في أحياء جنوب شرق القدس، مثل: حي صور باهر، والسواحة.

كما أن شح الأراضي المتوفرة والمخصصة للحيّز العام، في الأحياء المقدسية، ورغبة مالكي الأراضي الفلسطينيين، حفظ أراضيهم ومقاومتهم استقطاع مساحات كبيرة من أراضيهم للغايات العامة المدنية، حتى في حالة التخطيط المحلي، وميلهم إلى تفهم استقطاعات جزء من أراضيهم لغايات عامة محلية (طرق، مدارس، ساحات عامة حارثية)، بالمقابل امتناع السلطات الإسرائيلية الحكومية، من تخصيص أراضي لمرافق عامة مدنية لخدمة السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، حتى من الأراضي التي تمت مصادرتها، أو أراضي وضعتها الحكومة الإسرائيلية تحت يدها وخضعت لسيطرتها بموجب نظام الأراضي الإسرائيلي المفروض قسراً، كل ذلك حال دون توفر حيّزات عامة مفتوحة في محيط القدس يشعر بها الفلسطينيون بأمان بها، وهي ملكهم، ويستطيعون التصرف والسلوك بها بموجب روايتهم، واحتياجاتهم.

من جهة أخرى تدعي الحكومة الإسرائيلية والبلدية أن مدينة القدس هي نظرياً مفتوحة، وكل سكانها لهم حق التحرك واستخدام الحيّزات العامة بها، ولا توجد حاجة لتخصيص حيّزات قومية/ إثنية في المدينة. هذا الادعاء ينطبق عليه «قول حق أريد به باطل»، وأقل ما

يقال به: إنه ادعاء «ساذج» وشعوي. هذا الادعاء يتجاهل حال التقسيم والتجزئة الفعلية بين أحياء القدس ومجتمعاتها، كما أنه يتجاهل مكانة المقدسين بأنهم ليسوا مواطنين، بل تم تعريفهم على أنهم «مقيمون ثابتون». كما أن الفيلسطينيين يرفضون قرار «إسرائيل» بضم القدس الشرقية لـ «إسرائيل»، وما زالوا ينظرون إليها كسلطات محتلة تمارس مصفوفة ضبط ورقابة تستمل على سياسات كولونيالية. هذا الحال والمكانة يعني عملياً أن حيز المدينة العام هو مفيد وغير مفتوح، بل هو مفتوح بالأساس لليهود، ومفيد ومحدد للمقدسين الفلسطينيين.

حالة ساحة باب العامود كنموذج لحيز عام مدني

أحداث القدس الأخيرة هي نتاج لما تقوم به السلطات الإسرائيلية من عدوان واعتداء أرعن على المقدسين الفلسطينيين، ورؤا القدس القديمة خاصة في شهر رمضان المبارك. هذا العدوان مترجم باستمرار إغلاق الحيز العام وحصر المكان، لكيلا يتمكن المقدسيون ورؤا القدس من نيل حرية التحرك والاستمتاع بهذا المكان. هذا الإغلاق والحصر هو جزء من سياسة مبرمجة ومؤسسية لسلب حق العرب الفلسطينيين في مدينتهم. حيث يشكل مكان ساحة باب العامود مركزاً مركزياً من الحيز العام في القدس الشرقية، وهو مكان ذو معانٍ ووظائف ورمزية للمقدسين؛ بكونه مكان تجمع ولقاء، ومعلماً مركزياً في مشهد المدينة. وإن ممارسة عدوان إسرائيل لمنع التجمهر والحضور العربي الفلسطيني المقدسي ذو دلالات لا تقف عند كونه حدثاً إجرائياً، أو ردة فعل ظرفية مؤقتة لاعتبارات أمنية محددة، بل يتجاوز موضوع منع الفلسطينيين من التجمهر، التجمع وإنتاج فعاليات رمضانية ووطنية به، إلى حال يسعى الاحتلال الإسرائيلي من خلاله، إلى تغيير طابع المكان ومعاليه، وتهجير المقدسين من الوطن به لاستمرار حفظ هويته، واستقطاب شباب ورؤا إليه؛ للتمتع به كحيز عام مركزي في مشهد المدينة ونسيجها.



دراسة مكونات المدين تظهر أن توفر الساحات والحيز العام، هو جزء مركزي من هوية المدينة ونسيجها. هذا الحيز يستقطب إليه الزوار وسكان المدينة للتنزه، الالتقاء، والاستمتاع بوقت الفراغ. بهذا الحيز تكون فعاليات ونشاطات ثقافية وترفيهية، وسياحية، ويشكل معلماً مركزياً في محيط المدينة يستطيع كل شخص المكوث والتحرك به بأريحية وطمأنينة. هذا حال الساحات المفتوحة المحاذية لسور القدس القديمة، بما في ذلك ساحات ومدراجات باب العامود. ولكن هذا الحال والمكانة التي ينظر إليها المقدسيون لباب العامود، ويتعاملون معه، ويتنظرون بفراغ الصبر شهر رمضان؛ للقيام بنشاطات رمضانية توثق رباط المقدسي الفلسطيني بمدينته، واستقطاب أبناء الأحياء المقدسية، ومن باقي أنحاء الوطن للوفود إلى باب العامود؛ للقيام بنشاطات ثقافية مدنية.

هذا الحال يتناقض وسياسات تهويد المدينة، وتغيير طابع حالة الغربية والتغريب، وتدويرها، بين المقدسي الفلسطيني ومدينته، والتي تسعى السلطات الإسرائيلية إلى تحقيقها، من خلال تطبيق مصنوفة ضبط وسيطرة تستخدم أدوات ذكية ذات مرآت ناعمة وخشنة؛ لإنكار حق المقدسيين في مدينتهم وحيزهم العام، بما في ذلك الساحات العامة المحدودة المتوفرة لحضور المقدسيين بها، وفي مركزها منطقة ساحة باب العامود، وذلك بوساطة الاعتداء الفيزيائي الجسماني، وممارسة الوسائل كافة لطردهم من الحيز العام عبر تخويفهم وإرعايهم، لكي يدوتوا بوعيمهم الفردي والجمعي، غربتهم في مدينتهم، وعلى وجه الخصوص ساحاتها، وحيزها العام.

لقد مارست السلطات الإسرائيلية سياسات مطبقة لأدوات بشكل تراكمي لإنجاز مصنوفة الضبط والسيطرة على القدس، بدءاً ببسط السيادة الرسمية على الجزء الذي ضم بالقوة لـ «إسرائيل» عام 1967م. شملت هذه السيادة فرض القانون الإسرائيلي المحلي على الأرض المكان بشكل كامل، ولكن لم يطبق القانون على المقدسيين، بل أبقاهم بحال المؤقت، من خلال منحهم مكانة «مقيمين ثابتين». واستخدمت السلطات الإسرائيلية

رُخصة البناء وكوشان الطابو رهينة لإعاقة تطوير المقدسيين، وحرمتهم من حقهم الطبيعي بمدينتهم، والتي تعني ممارسة امتلاكهم وإنتاجهم المكان الحيزي على المستوى الفردي والجمعي؛ ليُلبّي مُتطلباتهم واحتياجاتهم. هذه السياسات حالت دون تطوير حيز عام جامع، ومُشكّل لنسيج المدينة، بل سعت لإبقائها مُقطّعة ومُشرّذمة فيزيائياً واجتماعياً. كما أنّ السياسات الإسرائيلية تمنع كلّ عمل مُنظّم وجامع يُمكن من استدامة العمل المؤسّس والمؤسّس الذي يُديره مؤسّسات عربيّة مقدسيّة، تعمل على إنتاج الحيز العام وإدارته، وتُخطّط لمستقبل المدينة، وتُحظى بمسؤوليّة وصلاحيّة.

ازداد طلب المقدسيين وحاجتهم، للحيز العام؛ نتيجة التحوّلات الديموغرافية، النبوية، الوظائفية، والثقافية. حيث ارتفع عدد المقدسيين من حوالي 68 ألف نسمة بعد احتلالها، وضمّها لـ «إسرائيل»، بما في ذلك 28 قرية، أصبحت لاحقاً أحياء في القدس التي ارتفع عدد سُكّانها ليصل حالياً إلى حوالي 350 ألف مقدسي فلسطيني، حوالي 50% منهم شباب دون 22 سنة. هذا الازدياد الكميّ حصل رغم سياسات التضييق والحصر التي تُمارسها «إسرائيل» ضدّ المقدسيين. كما أنّ هذا الازدياد الكميّ يرافقه تغيير نوعي كجزء من عملية المدينة والتّمدن التي يمرّ بها المجتمع المقدسي وتوسّع الطبقات الوسطى به. بالمقابل، فإنّ حوالي ثلاثة أرباع الأُسَر المقدسية تعيش تحت خطّ الفقر؛ حسب التعريف الإسرائيلي، وإنّ الضائقة السكنية ترافقها ضائقة كبيرة في توفّر السّاحات والحيزات العامة المفتوحة، في مُحيط الأحياء المقدسية، بما في ذلك البلدة القديمة. هذا الواقع يضع السّاحات العامة حول السور، ومنطقة باب العامود، كحيز عام، ومُحيط الحرم المقدسي كحيز شبه عام، يستقطب الشباب خاصّة للحضور به، وللخروج من الحيزات والفضاءات الخاصة، وشبه الخاصة في أحيائهم؛ من أجل العيش بجوّ مدنيّ، خارج الصّوابط العائلية التقليديّة.

بالمقارنة، فإنّ الاعتداءات التي مارستها السّلطات الإسرائيلية عام 2017م بفعلتها وضع حواجز إلكترونيّة على بوابات الحرم المقدسي لرصد الدخول والخروج منه، وما لاقته



هذه الفعلة من مقاومة أدت إلى إلغائها وتحرير البوابات التي تُؤدّي إلى حيزٍ وفضاءٍ شبيه عامّ - الحرم القدسيّ، فإنّ ما يجري من اعتداءاتٍ ووضَع حواجزٍ بساحاتِ بابِ العامود ومدَرجاته، هو اعتداءٌ على الحيزِ والفضاءِ العامّ الفيزيائيّ المقدسيّ. لذلك، فإنّ المقاومة لإزالة هذه الحواجزِ هو جزءٌ من تحرير الحيزِ العامّ المدنيّ، وتأمين الحقّ الأساس لسكّان المدينة في التّحرُّكِ بهذا الحيزِ بحرّيّة. وعلى السُّلطاتِ الإسرائيليّة أن تَعِي أنّ المقدسيّين الفلَسطينيّين لا يستطيعون ولا يقبلون أن يُحصَرُوا ويُسَجَنُوا في حيزٍ هم الخاصّ، بل يجب تمكينهم من نيلِ حقّهم في مدينتهم بشكلٍ عامّ، كما بالحرّيّ في شهر رمضان المبارك حيث يَوْمُ هذا الحيزِ عددٌ كبيرٌ من المقدسيّين، ومن مُجملِ الوطن؛ لأداء الشّعائرِ والعيشِ في حَضنِ مدينتهم بما تشمله من فضاءاتٍ وحيزاتٍ عامّةٍ وشبه عامّةٍ، يُمارسون بها نشاطاتٍ مجتمعيّةً وثقافيّةً، وعلى وجه الخصوص خلال شهر رمضان الكريم.

إذاً لماذا تقوم «إسرائيل» بمنع نشاطاتِ شبابيّةِ فلَسطينيّةِ في ساحاتِ بابِ العامود، بالمقابل تُركّز مجموعاتٌ صهيونيّةٌ يمينيّةٌ حضورها في حيزِ ساحاتِ بابِ العامود، والعمل على تسيير احتفالاتٍ وجولاتٍ رَفَع الأعلامِ الإسرائيليّةِ من بابِ العامود. تُشكّل ساحاتُ بابِ العامود منطقتَ حيزٍ عامّ مدنيّ مفتوح، خارجِ المناطقِ / الأحياءِ الحارثيّة، ونقطة التقاء وتماسٍ بينَ البلدة القديمة والقدسِ خارجِ الأسوارِ، ويشعُرُ به الشّبابُ الفلَسطينيُّ بحرّيّة الحركة، وأنهم موجودون خارجِ منطقتِ الضّبطِ الاجتماعيّ والحمى الحارثيّة التقليديّة. كما أنّ المقدسيّين الفلَسطينيّين أفرادًا وجماعاتٍ يتعاملون مع حيزِ بابِ العامود كحيزٍ عامّ به أمانٌ وثقّةُ (Trust) Space ويُمارسون به حالَ الغربة والاعترابِ المدنيّ الفرديّ، بالموازاة يسعون لتشكيلِ حالِ الاندماجِ في تعزيزِ وتمكينِ الانتماءِ الجمعيّ الفلَسطينيّ المتنوع والمتعدّد، وممارسة مبادراتِ نشاطاتٍ وطنيّة تُعبّر عن حضورِ فلَسطينيّ في حيزِ ساحاتِ بابِ العامود. بالمقابل تَسعى السُّلطاتُ الإسرائيليّة إلى تحويلِ ساحاتِ بابِ العامود إلى حيزاتِ خَوْفٍ (Fear Space)، يهابُ الفلَسطينيّون بها من ممارسة نشاطاتٍ احتجاجيّة

ضدَّ العُدوانِ الإسرائيليِّ وبلديَّةِ القدسِ (Jabareen, Eizenberg and Hirsh, 2019). لذلكِ تقومُ السُّلطاتُ الإسرائيليَّةُ بصدِّهم ومنعهم، بالمقابلِ تتسامحُ معَ نشاطاتِ يهوديَّةٍ صهيونيَّةٍ، على كونِ أنَّ منطقةَ بابِ العامودِ تُشكِّلُ معلِّماً في مَشهدِ المدينةِ، وبوابةً مركزيَّةً لدخولِ بلدةِ القدسِ القديمةِ، تَرَبُّطُ بينَ الحيزِاتِ شِبهِ العامَّةِ - الدِّينيَّةِ (ساحاتِ الحَرَمِ القُدسيِّ، ساحةِ حائطِ البُرَاقِ «المَبكى»، وساحاتِ كنيستهِ القيامةِ)، وبينَ باقيِ أحياءِ القدسِ الشَّرقيَّةِ والغربيَّةِ. هكذا، فإنَّ حالَ ساحاتِ بابِ العامودِ ومكانتها، أصبحتْ تُشكِّلُ مكانَ صائغٍ للوعيِ الجمعيِّ الهويَّاتيِّ به تُمارَسُ نشاطاتٌ احتجاجيَّةٌ؛ لإثباتِ الحقِّ الفِلَسطينيِّ في المدينةِ، وفي هذا المكانِ يتمُّ التَّعبيرُ عن حضورِ الرِّوايةِ الفِلَسطينيَّةِ، ودخُصُ الرِّوايةِ الصَّهيوئيَّةِ. تطبِّقُ مبادراتِ احتجاجاتِ شبابيَّةِ فِلَسطينيَّةِ سَلميَّةِ، يتمُّ بها تحديُّ الرِّوايةِ والهيمنةِ الأحاديَّةِ الإسرائيليَّةِ الصَّهيوئيَّةِ في ساحاتِ بابِ العامودِ، واجهتها السُّلطاتُ الإسرائيليَّةُ بالرَّفْضِ واستخدامِ قوَّةِ الدَّولةِ لَمنعها.

من ناحيةٍ أُخرى، فإنَّ منطقةَ ساحاتِ بابِ العامودِ تُشكِّلُ من حيثِ المجتمعِ الفِلَسطينيِّ، كمنطقةٍ عامَّةٍ محايدةٍ، تقعُ خارجَ الأحياءِ/ الحاراتِ الفِلَسطينيَّةِ التَّقليديَّةِ، وتَسْتَطِيعُ استقطابَ أكبرِ عددٍ من الشَّبَابِ الذين يقدِّمونَ من أحياءِ القدسِ وخارجها. بصفةِ ساحةِ بابِ العامودِ تُشكِّلُ معلِّماً مدنيًّا ومنطقةَ التَّقاعِ، وتَماسُّ مفتوحةً خارجَ الصُّوابِطِ الإداريَّةِ، المُجتمعيَّةِ والدِّينيَّةِ، يشعُرُ بها الشَّبَابُ الفِلَسطينيُّ بِممارسةِ نشاطاتِ احتجاجيَّةٍ خارجِ المألوفِ بحريَّةٍ، وينصمُّ إليهمِ داعمونَ ومؤيِّدونَ محلِّيونَ وأجانبٌ، دَفَعَتِ الحركاتُ الشَّبابيَّةُ الفِلَسطينيَّةُ إلى اختيارِ ساحاتِ بابِ العامودِ لإطلاقِ نشاطاتِ احتجاجيَّةٍ بها ضدَّ الاحتلالِ والعُدوانِ بالأساسِ، وضدَّ أنماطِ سلوكيَّةِ مجتمعيَّةِ تقليديَّةِ. وإنَّ حيزَ ساحةِ بابِ العامودِ العامَّةِ لها خاصيَّةٌ وتميُّزٌ تنفردُ بها في مُحيطِ القدسِ تَسْتَهوي الشَّبَابَ المُحتجِّينَ لِتوسُّطِها الجغرافيِّ، مناليتها الحيزيَّةِ، مكانتها التَّاريخيَّةِ، وبها يُمكنُ عَرَضُ الرِّوايةِ الفِلَسطينيَّةِ، ونَشْرُها للعالمِ من خلالِ نشاطاتِ ثقافيَّةِ اجتماعيَّةِ هادفةٍ، ومُعَبَّرٌ لها



إسقاطات وتبعات على تشكيل الوعي والإدراك العام المقدسي الفلسطيني والعالمي لحال القدس وأهلها.

خاتمة

شكّلت بوابة باب العامود عنصراً ومعلماً مركزياً في نسج القدس الشريف. هذا المعلم كان له دورٌ وظائفيٌّ، من خلاله يتمّ العبور لداخل بلدة القدس القديمة والوصول إلى حيّزات دينية شبيهة عامة؛ الحرم المقدسيّ / المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، وكنيسة القيامة، ومنطقة ساحة البراق / «حائط المبكى، أو الحائط الغربي». مع تطوّر المدينة وتوسّعها، وزيادة سُكّانها رافقها تغيرات سلوكية ثقافية تتطلّب توفير ساحات عامة يتمّ التجمُّعُ بها، والخروج من حالات الحيّزات الخاصة وشبه الخاصة التي يتمّ بها ممارسة الضبط الثقافي الاجتماعي إلى حيّزات عامة حيادية مفتوحة، تمكّن للفرد ممارسة حرّيته في المدينة. تتبّع حال تطوّر القدس يُظهر أنّها تتطوّر في واقع غير طبيعيٍّ من حيث التقسيم الجيوسياسيّ القسريّ، وبسبب الاحتلال الإسرائيليّ سيادته على القدس، وسعيه إلى فرض روايته، وتغيير واقع المدينة وطابعها، من خلال مصفوفة ضبب لتغيير الواقع الديموغرافيّ، الجغرافيّ، والمؤسّساتيّ. كجزء من سياسة السيطرة الإسرائيلية تقلص الحيّز العام الفلسطينيّ المفتوح على المستوى الحارقيّ/ الأحياء، وعلى مستوى مجمل المدينة - القدس الشرقيّ. وككلّ مجتمع مدنيّ حضريّ يرغّب في توفير حيّز عامّ مفتوح تمارس به نشاطات ثقافية/ اجتماعية/ سياحية/ رمزية وسياسية، يسعى المجتمع المقدسيّ إلى إعادة تشكيل ذاته الجمعيّ، وحفظ روايته، وحقّه في المدينة. إعادة التشكيل والصياغة الهوياتيّة تتطلّب الخروج من حيّزات شبه عامة، أو عامّة حارتيّة، إلى مبادرات جمعيّة فوق حارتيّة يُشارك بها، ويتشارك في إنتاجها أبناء المدينة المقدسيّة. من خلال هذا السياق يُمكن فهم حال احتجاجات ساحة باب العامود. حيث إنّ هذه الساحة أصبحت محطّ أنظار العالم، ومكاناً عاماً يتمكّن به الحراك الشبّابيّ المقدسيّ من إنتاج فعاليّات ونشاطات خارج المؤلف،

ويتمُّ التوافقُ المُجمعيُّ عليها، وتُسهمُ في هندسة الوعي الجمعيِّ الفلَسطينيِّ مُستخدمةً تقنيَّاتِ التَّواصلِ الاجتماعيِّ الافتراضيَّة، و مترجِمةً بعضَها إلى سلوكٍ حياتيٍّ في الحيزِ العامِّ الفيزيائيِّ، مِنطقةٍ ساحةِ بابِ العامودِ. هذه النَّشاطاتُ الاحتجاجيَّةُ الافتراضيَّةُ والفيزيائيَّةُ تتعارُضُ وتتناقُضُ والسِّياساتِ الإسرائيليَّةِ التي تَسعى لِعَبْرنةِ المدينةِ وتهويدها. هكذا، فإنَّ فَهَمَ حالِ الصِّدماتِ والمواجهاتِ التي جَرَتْ خلالَ رمضانَ 2021م بينَ السُّلطاتِ الإسرائيليَّةِ والفلَسطينيِّين في ساحاتِ بابِ العامودِ، تُشكِّلُ حلقةً من الصِّراعِ التَّراكميِّ على القدسِ، وتتكامَلُ وأحداثَ المسجدِ الأقصى، وأحداثَ الشَّيخِ جِراح. ولكنَّ أحداثَ ساحةِ بابِ العامودِ لها خاصيَّةٌ؛ لأنَّها تُعبِّرُ عن الصِّراعِ على الحيزِ العامِّ المدنيِّ، والذي يُشكِّلُ مُركَّباً مركزيًّا عُضويًّا من نسيجِ المدينةِ وهويَّتها.



المراجع

- 1- إبراهيم، عبد الباقي، 1987. تأصيل القِيم الحضاريّة في بناء المدينة الإسلاميّة المعاصرة. مركز الدراسات التّخطيطيّة. مصر - القاهرة.
- 2- أكبر، جميل عبد القادر، 1995. عمارة الأرض في الإسلام، مؤسّسة الرّسالة. بيروت.
- 3- الموسويّ، هاشم عبّود، ويعقوب حيدر صلاح، 2005. التّخطيط والتّصميم الحضريّ، دراسة نظريّة تطبيقية حول المشاكل الحضريّة، دار الحامد.
- 4- خماسي، راسم، 2018. الحيز العامّ ومشهد البلدة العربيّة، المركز اليهوديّ العربيّ، جامعة حيفا. حيفا.
- 5- خماسي، راسم، 2020. التّجديد، التّأهيل والاستبدال الحضريّ في محيط القدس القديمة.
- 6- Al-Qasemi Journal of Islamic Studies, Volume, 5, Issue 2, pp106-65 ..
- 7- خماسي، راسم، 2020. تسوية وتسجيل الأراضي في القدس الشّرقية؛ الإشكاليّات، التّحدّيات والإسقاطات؛ المقدّسيّة، السّنة الثانية، العدد السّابع، صيف 2020م، ص. 15-50.
- 8- ليبس، تمار، 2010. الحيز العامّ الجديد (بالعبريّة).
- <http://www.amalnet.k12.il/sites/commun/library/tv/comi0386.htm>
- 9- كوتوك، ع. وكوخن، د.، 2015. نحو مُدُنٍ مستدامة: إمكانيّات جديدة لحياة في الحيز العامّ. معهد القدس لدراسة السّياسات، القدس (بالعبريّة).
- 10- نيف عمري واساف-شيرا يائير، 2020. مؤشّرات بنى تحميّة وتخطيط في القدس الشّرقية، معهد القدس لبحث السّياسات، القدس (بالعبريّة).
- 11- Abbott M. Lucy, (2016). The conceptual public sphere and its problems: Habermas, political action and the Arab states, Journal of International Political Theory, vol. 12, 3: 365- 379
- 12- Akbar, J. M. (1988). Crisis in the Built Environment – The Case of the Muslim City, Concept Pte. Ltd.
- 13- Amin, A. (2008). Collective culture and urban public space, City: analysis of urban trends, culture, theory, policy, action, 12(1), 5- 24,
- 14- Bruns, A. (2008). Life beyond the Public Sphere: Towards a NetWorked Model for Political Deliberation. Information Polity 13 (1- 2): 65- 79.

- 15– Canaan, T. (1933). *The Palestīnian Arab House, Its Architecture and Folklore*. Jerusalem: Syrian Orphanage Press.
- 16– Carmona M., Heath, T., Toner O. and Tiesdell, S. (2003). *Public Places – Urban Spaces; The Dimensions of Urban Design*, Oxford: Architectural Press.
- 17– Carmona, M. (2010). Contemporary public space, part two: classification. *Journal of Urban Design*, 15(2):157– 173.
- 18– Carmona, M. (2014). Re–theorising contemporary public space: a new narrative and a new normative. *Journal of Urbanism: International Research on Placemaking and Urban Sustainability*, 1– 33.
- 19– Carr, S., Francis, M., Rivlin, L. and Stone, A. (1992). *Public Space*, Cambridge: Cambridge University Press.
- 20– Castells, M. (2009). *Communication Power*. Oxford: Oxford UP.
- 21– Ching, F. D.K . (1996). *Architecture Form, Space, and Order*. New York,:Van Nostrand Reinhold.
- 22– Fenton, N. & Downey, J. (2003). Counter Public Spheres and Global Modernity. *Javnošt – The Public* 10(1): 15– 32.
- 23– Fraser, N. (1992). «Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy.» In: Craig Calhoun, ed., *Habermas and the Public Sphere*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 109– 142.
- 24– Habermas, J. (1989). *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, Thomas Burger, Cambridge Massachusetts: The MIT Press,.
- 25– Habermas, J. (1992). «Further Reflections on the Public Sphere», In: Calhoun, Craig, *Habermas and the Public Sphere*, Cambridge Mass.: MIT press, pp. 421–461.
- 26– Habermas, J. (2006). «Political Communication in Media Society: Does Democracy Still Enjoy an Epistemic Dimension? The Impact of Normative Theory on Empirical Research.» *Communication Theory* 16(4): 26 – 411.
- 27– Hakim, B. S. (1986). *Arabic–Islamic Cities: Building and Planning Principles*. London: KPI /Routledge and Kegan Paul.



- 28- Haas, T., & Olsson, K. (2013). Transmutation and Reinvention of Public Spaces through Ideals of Urban Planning and Design. *Space and Culture*, 17(1):59– 68.
- 29- Jabareen Y, Eizenberg E and Hirsh H (2019). Urban landscapes of fear and safety: The case of Palestinians and Jews in Jerusalem. *Landscape and Urban Planning* 189: 46–57.
- 30- Johnson P. (2006). *Habermas; Rescuing the Public Sphere*, New York: Routledge, New York.
- 31- Khamaisi, R. (2014). Landscape Architecture between Legislation and Tradition, In: Hubertus Fischer, Sarah Ozacky-Lazar and Joachim Wolschke-Bulmahn (eds.) *Environmental Policy and Landscape Architecture*, Hannover: Leibniz University, CGL-Studies, vol. 18: .193– 208.
- 32- Lefebvre, H. (1991). *The Production of Space*. Oxford: Blackwell.
- 33- Lefebvre, H. (1996). *The Right to the City*. In: E. Kofman & E. Lebas (Eds.), *Writings on Cities: Henri Lefebvre*. Oxford, UK: Blackwell Publishers Ltd.
- 34- Lossau, J., & Stevens, Q. (2014). *The Uses of Art in Public Space*. New York: Routledge.
- 35- Lynch, K. (1972). *What Time is this Place*, Cambridge: MIT Press.
- 36- Lynch, K. (1981). *A Theory of Good City Form*, , Cambridge: MIT Press.
- 37- Madanipour, A., Knierbein, S., & Degros, A. (2013). *Public space and the challenges of urban transformation in Europe*. London: Routledge.
- 38- Moughtin, C. (1992). *Urban Design: Street and Square*, Oxford: Butterworth-Architecture..
- 39- Mehta, V. (2014). Evaluating public space. *Journal of Urban Design*, 19 (1), pp. 53– 88.
- 40- Omer I. and Or U. (2005). *Distributive Enviromental Justice in the City: Differential Access in Two Mixed Israeli Cities*, *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie* – 2005, Vol. 96, No. 4: 241–253.

- 41- Rasmussen, T. (2016a). The reconstructive approach on the public sphere and the Internet. <https://www.idunn.no/the-internet-soapbox/chapter-4-the-reconstructive-approach-on-the-public-sphere-and-the-internet>.
- 42- Schmidt, S., & Németh, J. (2010). Space, place and the city: Emerging research on public space design and planning. *Journal of Urban Design*, 15(4): 453- 457.
- 43- Toqan, S. and Khamaisi, R. (eds.) (2002). *Jerusalem: Heritage and Life: The Old City Revitalization Plan*, Lebanon: The Arab Press (Arabic, later translated into English).
- 44- Whyte, W.H. (1980). *The Social Logic of Small Urban Spaces*. Washington D.C.: Conservation Foundation.
- 45- Worpole, K., & Knox, K. (2008). *The social value of public spaces*. Joseph Rowntree Foundation. <https://www.jrf.org.uk/sites/default/files/jrf/migrated/files/2050-public-space-community.pdf>
- 46- Wright, S. (2012). Politics as usual? Revolution, normalization and a new agenda for online deliberation, *New Media & Society* 14(2): 244-261.
- 47- Yousef M.O. (2009). *Urban Morphologies of Conflict: Palestinian life and Israeli planning in Jerusalem*, submitted in partial fulfilment of the requirements for a Ph. D. Dissertation, Irvine: University of California
- Zucker, P. (1959). *Town and Square*. New York: Columbia University Press.